

تونس في 25 أبريل 2018

مجلس نواب الشعب يرفض إدراج المساواة بين الجنسين في ميزانيات الجماعات المحلية

تعتبر أصوات نساء على استيائها الشديد من رفض لجنة التوافقات تعديل الفصل 126 من مجلة الجماعات المحلية حول إدراج المساواة وتكافؤ الفرص في إعداد ميزانيات الجماعات المحلية، والاكتفاء بإدراج المساواة وتكافؤ الفرص في الفصل 151 دون التنصيص صراحة على إعداد الميزانية. وتلاحظ مواصلة مجلس نواب الشعب رفضه ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في التشريعات رغم عمل الحكومة على إدراج هته المقاربة على مستويات عديدة كإحداث مجلس نظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وتعيين مكلفين بالنوع الاجتماعي في الوزارات و إعداد خطة وطنية للنساء والسلام والأمن .

من منطلق تفعيل مبدأ المساواة بين النساء والرجال وتوفير الفرص المتكافئة بينهما في المجتمع الذي ينص عليه دستور 2014، بات لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات والبرامج أهمية كبرى لتقييم السياسات العمومية حسب النوع الاجتماعي و قياس آثارها على المواطنين والمواطنات . إن مختلف السياسات والتشريعات التي اهتمت بقضايا النساء في تونس ظلت جزئية و تقتصر إلى الجراء لإحداث التغيير الجذري حيث اقتصرت فقط على تدعيم تمثيلية النساء في المجالس المنتخبة ولكنها لا تقتضي رصد الموارد المالية بما من شأنه أن يفعل المساواة بين الجنسين . كما أن السياسة التنموية التي اهتمت بمعالجة الإقصاء و التمييز ضد النساء ظلت غالبيتها ضمن المنظور الوطني العام، ولم تظهر للواجهة سياسات محلية تحاول إدماج قضايا النساء وضمن أولوياتها عند التشخيص و البرمجة و التخطيط و التنفيذ و التقييم لمختلف مشاريع القرب. تدعو أصوات نساء مجلس نواب الشعب إلى ملائمة التشريعات مع سياسات الحكومة التونسية في إدراج النوع الاجتماعي في السياسات العامة و توفير الشروط الأساسية لدعم المساواة بين الجنسين في التنمية المحلية و تكيف الميزانية مع حاجيات المواطنين نساء ورجال.

[Tapez l'adresse de la société]

العنوان : جمعية أصوات نساء ، 03 نهج البصرة لافيات - تونس-1001

الهاتف: 55809834

البريد الإلكتروني: Aswat.nissa@gmail.com

الرّائد الرّسمي عدد 103 الصّدر بتاريخ 2011/08/27